الصباح الاقتصادية
12
العدد 2531 - السنة التاسعة
الإثنين 27 شوال 1437 - الموافق 1 أغسطس 2016
Monday 1 August 2016 - No.2531 - 9th Year

تتحمل ميزانية الدولة منها 1.5 مليار وتحتوي على عدد من الركائز الأساسية

«التخطيط» : 4.7 مليارات دينار الكلفة التقديرية لخطة التنمية «2017 - 2018»

■ القطاع الخاص يساهم بنسبة 16.9 % في بتمويل المشروعات التنموية و«النفطي» بـ 33.8 % و«العام» بـ 49.3 %

كتب بدر العتيبي

اعلن الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي ان التكلفة التقديرية لمشروعات خطة التنمية السنوية (2017-2018) تبلغ نحو 4,7 مليار دينار تتحمل ميزانية الدولة 1,5 مليار دينار منها.

وقال د . مهدي في المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس ، والخاص بالخطة الانمائية (2017-2018) ، ان مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشروعات التنموية في هذه السنة يبلغ 16,9 في المئة ، في حين تبلغ مساهمة القطاع النفطي 33,8 في المئة ، بينما سيسهم القطاع العام بنحو 49,3 في المئة.

واوضح مهدي ان هيكل الخطة السنوية للعام (2017-2018) اعتمد على سبع ركائز تتكون كل منها من مجموعة برامج محددة باجمالي 29 برنامجا ، يشتمل كل برنامج منها على حزمة مشروعات متجانسة يتم اختيارها في ضوء قدرتها على تحسين وضع الكويت التنافسي عالميا.

وأفاد بان هذه الركائز تحتوي على 58 مؤشرا ، على ان يدعم كل مشروع توجها استراتيجيا محددا ، ومن ثم دعم المؤشر ، مبينا ان الخطة اعتمدت في صياغتها على مواجهة التحديات وفقا للمؤشرات التنافسية العالمية.

وذكر مهدي ان الركائز السبعة هي «ادارة حكومية فاعلة» و«اقتصاد متنوع مستدام» و«بنية تحتية متطورة» و«بيئة معيشية مستدامة» و«رعاية صحية عالية الجودة» و«رأس مال بشري ابداعي» و«مكانة دولية متميزة» .

وحول الركيزة الاولى قال انها تشتمل على برنامجين هما برنامج الحكومة الإلكترونية وبرنامج إصلاح المخطط الهيكلي ، فضلا عن ثمانية مشروعات تنموية تهدف الى تطوير الادارة الحكومية الفاعلة.

اضاف ان من اهم المشروعات مشروع مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي للدولة ، وإنشاء المرصد الحضري والمتوقع الانتهاء منه في 30 سبتمبر 2018 ، ومشروع وضع وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات والمتوقع الانتهاء منه في 31 ديسمبر 2019.

وحول ركيزة رأس المال البشري ، قال مهدي انها تتضمن 8 برامج هي «جودة التعليم» و«رفع الطاقة الإستيعابية للتعليم العالي» ، و«اصلاح اختلالات سوق العمل» و«السلامة المرورية» ، و«رعاية ودمج ذوي الإعاقة» و«تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين» ، و«تعزيز التماسك الاجتماعي» و«رعاية وتمكين الشباب» ، فضلا عن 40 مشروعا تنمويا يهدف الى اعداد رأسمال بشري ابداعي.

واوضح ان من اهم المشروعات الاستراتيجية لركيزة رأس المال البشري ، مشروع مدينة صباح السالم الجامعية والمتوقع الانتهاء منها في 30 سبتمبر 2022.

وبالنسبة لركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام ، قال مهدي انها تتضمن خمسة برامج هي «تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص» و«تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار» ، و«الاصلاح المالي والاقتصادي للدولة» و«الاقتصاد المعرفي» و«تطوير قطاع السياحة الوطنية» ، علاوة على 34 مشروعا تنمويا، يهدف للوصول الى اقتصاد متنوع مستدام.

واوضح ان ركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام ، تضم مشروعي مصفاة الزور والمتوقع الانتهاء منه في 5 ديسمبر 2019 ، ومشروع الوقود البيئي المتوقع الانتهاء منه في 12 ابريل 2018.

وبالنسبة لركيزة البنى التحتية المتطورة اوضح انها تضم خمسة برامج وهي «تطوير منظومة النقل الجوي والبري والبحري» ، و«البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات» ، و«تطوير وزيادة الطاقة الانتاجية للطاقة الكهربائية» ، علاوة على 32 مشروعا لتوفير بنى تحتية متطورة.

وذكر مهدي ان مشروع توسعة مطار الكويت الدولي «مبنى الركاب رقم 2» ، والمتوقع الانتهاء منه في 31 يناير 2022 ، وكذلك مشروع جسر الشيخ جابر الاحمد المتوقع الانتهاء منه في 1 نوفمبر 2018 من اهم هذه المشروعات.

وفي شأن ركيزة البيئة المعيشية المستدامة ، افاد مهدي بانها تحتوي على اربعة برامج ، هي «الاسراع في توفير الرعاية السكنية للمواطنين» و«توظيف الطاقات المتجددة» ، و«الحفاظ على سلامة البيئة الهوائية» ، و«تحسين الكفاءة وإدارة المخلفات والنفايات» ، و16 مشروعا لتوفير بيئة معيشية مستدامة.

وذكر ان من اهم مشروعات ركيزة البيئة المعيشية المستدامة ، «جنوب المطلاع» المتوقع الانتهاء منه في 1 سبتمبر 2019 ، و«معالجة النفايات البلدية الصلبة» في كبد والمتوقع الانتهاء منه في 31 اغسطس 2017.

وحول ركيزة الرعاية الصحية عالية الجودة ، اوضح مهدي انها تضم ثلاثة برامج ، هي «الخدمات الصحية» و«الحد من الامراض المزمنة غير المعدية» ، و«زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة» ، ونحو 22 مشروعا يهدف الى توفير رعاية صحية عالية.

ولفت الى ان من اهم هذه المشروعات ، مشروع مستشفى الصباح الجديد والمتوقع الانتهاء منه في 2 اغسطس 2018 ، ومشروع مبان جديدة بمستشفى الفروانية والمتوقع الانتهاء منه في 26 ديسمبر 2019 ، ومشروع مبنى جديد بمستشفى العدان والمتوقع الانتهاء منه في 27 يونيو 2019.

وفيما يتعلق بركيزة المكانة الدولية المتميزة ، قال مهدي انها تتضمن برنامجين هما «تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي» ، و«دعم الثقافة والفن والاعلام والتنمية» ، و13 مشروعا آخر بغية تحقيق مكانة دولية متميزة.

واوضح ان من اهم هذه المشروعات ، مشروع الدعم الاعلامي للخطة الانمائية المتوقع الانتهاء منه في 31 مارس 2018 ، ومشروع مبنى المركز الاسلامي للشيخ سعد العبدالله في منطقة الجهراء والمتوقع الانتهاء منه في 31 مارس 2020 ، ومشروع مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة والمتوقع الانتهاء منه في 1 ديسمبر 2020.

وحول مشاركة الشركات المملوكة للدولة في خطة التنمية ، قال مهدي ان قانون التخطيط الجديد رقم (7) لسنة 2016 الزم الشركات المملوكة للدولة بهذه المشاركة ، مبينا ان الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط عقدت عدة لقاءات مع تلك الشركات ، بهدف دعمها في تقديم مشروعات تنموية ، تسهم في تحسين مركز الكويت في التنافسية العالمية.

وذكر ان مساهمة هذه الشركات ، لاسيما الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا ، وشركة المشروعات السياحية ، تعد الاولى من نوعها.

د. خالد مهدي خلال المؤتمر الصحافي

جانب من المؤتمر الصحافي

■ لدينا 8 برامج لتكريس تنمية الإنسان تتضمن جودة التعليم ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي وإصلاح اختلالات سوق العمل

■ نسعى لاقتصاد متنوع مستدام عبر تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية والإصلاح المالي ولدينا 34 مشروعاً تنموياً في هذا المجال

■ 40 مشروعاً لتعزيز ركيزة رأس المال البشري أهمها مدينة صباح السالم الجامعية والمتوقع الانتهاء منها في 30 سبتمبر 2022

■ توسعة مطار الكويت وإقامة جسر الشيخ جابر أبرز ملامح ركيزة البنى التحتية المتطورة وتشمل 32 مشروعاً

■ من أهم المشروعات مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي للدولة وإنشاء المرصد الحضري ووضع وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات

جسر جابر

أغلقت على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

بورصة الكويت : 3.26 ملايين دينار قيمة 36.5 مليون سهم تم تداولها عبر 1255 صفقة

سوق الكويت للأوراق المالية أغلقت على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة أمس

انهت مؤشرات بورصة الكويت، تعاملات شهر يوليو على تباين في ادائها، حيث ارتفع السعري 1.6% بإنهائه الشهر عند النقط 5450.98. مقارنة بإغلاقه في يونيو عند 5364.57 نقطة، رابحا 86.41 نقطة.

واختتم مؤشر كويت 15، تعاملات شهر يوليو على ارتفاع نسبته 0.61%، بمكاسب 4.95 نقطة، مقارنة مع إغلاقه في يونيو الماضي.

في المقابل، تراجع المؤشر الوزني للبورصة 0.20%. عند النقطة 350.72 نقطة، بخسائر على مدار الشهر بلغت 0.72 نقطة، مقابل إغلاقه في يونيو عند 351.44 نقطة.

وتقلصت التداولات في يوليو، حيث تراجعت القيم 41.9% إلى 131.6 مليون دينار، مقابل 226.58 مليون دينار في يونيو الماضي.

وسجلت الكميات في يوليو تراجعا بمعدل 38.7% إلى 1.33 مليار سهم، مقابل 2.17 مليار سهم في الشهر السابق مباشرة.

وفقدت البورصة الكويتية نحو 41 مليون دينار (135.35 مليون دولار) في يوليو 2016، بعد تراجع القيمة السوقية إلى 24.252 مليار دينار (80.06 مليار دولار) ، فيما كانت القيمة المسجلة بنهاية يونيو الماضي 24.293 مليار دينار (80.34 مليار دولار).

تراجع البورصة 2.9% منذ بداية العام

وعن اداء بورصة الكويت منذ بداية العام الجاري، فقد سجل مؤشرها الرئيسي تراجعا نسبته 2.9% بخسائر بلغت 164.14 نقطة، مقارنة مع إغلاقه في آخر جلسات عام 2015 عند مستوى 5615.26 نقطة.

«زين» تحقق 82 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

اعلنت مجموعة زين للاتصالات أمس الاحد تحقيقها ارباحا صافية بلغت 82 مليون دينار كويتي (نحو 272 مليون دولار امريكي) بنسبة ارتفاع قدرها 2 في المئة في النصف الاول من العام الحالي مقارنة ب 80 مليون للفترة ذاتها من العام الماضي.

وقالت المجموعة في بيان صحفي ان ربحية السهم بلغت 21 فلسا للسهم الواحد فيما ارتفعت مؤشراتها المالية التي سجلتها في الربع الثاني من السنة المالية الحالية اذ بلغت الأرباح الصافية عن هذه الفترة نحو 45 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 14 في المئة في حين بلغت الايرادات المجمعة نحو 275 مليون.

وافادت ان حجم الأرباح قبل خصم الضرائب والفوائد والاستهلاكات بلغت 255 مليون دينار في النصف الاول من العام الحالي بنسبة ارتفاع بلغت 6 في المئة مقارنة مع 241 مليون دينار عن الفترة المشابهة من عام 2015.

واوضح رئيس مجلس إدارة المجموعة اسعد البنوان في تعليقه على هذه النتائج ان «المؤشرات المالية للمجموعة ما زالت متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تشهدها أسواق المنطقة اذ ما زالت العمليات التشغيلية تعاني من التحديات الخارجة عن إرادتها المتمثلة في حجم التوترات والمخاطر الأمنية التي تشهدها بعض أسواقها الرئيسية».

واضاف ان نشاط الشركة في السوق العراقية تحديدا «اثرت فيه تلك الظروف الصعبة التي ازدادت بتفاقم الاضطرابات السياسية على نطاق واسع فضلا على استمرار تاثر الشركة بزيادة الضرائب التي فرضت على قطاعات اخرى في العراق ما تسبب في تراجعات حادة على مستوى مؤشراتها المالية كافة».

واكد البنوان ان «النتائج المالية المجمعة تاثرت بعوامل اخرى غير تلك الظروف الاستثنائية منها عملية إعادة تقييم العملات الأجنبية اذ تكلفت المجموعة في عملية إعادة تقييم العملات ما قيمته 57 مليون دولار عن فترة الأشهر الستة الماضية مقارنة ب 42 مليون دولار عن الفترة المشابهة من العام الماضي».

يذكر ان مجموعة (زين) تاسست عام 1983 وتم ادراجها في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) عام 1985 وتكمن اغراضها في شراء وتوريد وتركيب اجهزة ومعدات الهواتف المتنقلة إضافة إلى الاستثمار في محافظ مالية تدار من قبل جهات وشركات متخصصة.